

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٦١٤**

الثلاثاء، ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد البدر .... (قطر)

الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيد دويغ
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	سلوفاكيا	السيد بارثو
	الصين	السيد ليو زيمين
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف
	اليابان	السيد شينيو
	اليونان	السيد مليكورتيس

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

06-68297 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل الصومال، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد محمد (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد فرانسوا لونسني فال، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال.

تقرر ذلك.

أدعو السيد فال إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطة إعلامية يقدمها السيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وأعطيه الكلمة.

السيد فال (تكلم بالانكليزية): منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة التي قدمتها للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر، تصاعدت بصورة خطيرة الأزمة في الصومال، إذ توسعت الآن أعمال القتال بين الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية عبر جبهة طولها ٤٠٠ كيلومتر. ويشمل الصراع الآن قوات أجنبية واستخدام الأسلحة الثقيلة والطائرات. ولا شك أن تدهور الحالة في الصومال وجه ضربة قوية إلى الجهود الرامية إلى الاستئناف المبكر لمحادثات السلام. كما أدى القتال إلى تعقيد حالة إنسانية خطيرة بالفعل، وأسفر عن تشريد مزيد من السكان.

في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٢٥ (٢٠٠٦)، الذي أجرى تعديلا على الحظر المفروض على توريد الأسلحة، وأذن بإنشاء قوة مشتركة بين المنظمة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي لحماية الحكومة الاتحادية الانتقالية في بيدوا. ورحبت الحكومة الاتحادية الانتقالية ترحيبا حارا باتخاذ القرار، ولكن تم رفض القرار من جانب اتحاد المحاكم الإسلامية، الذي زعم أنه سيؤدي إلى اندلاع القتال في المنطقة، مضيفا أن نشر قوات أجنبية في الصومال يعادل غزو البلد. وعلى أي حال، لم تحدد لا المنظمة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ولا الاتحاد الأفريقي البلدان المساهمة بقوات المحتملة أو المصادر المحتملة لتمويل بعثة دعم السلام في الصومال التابعة للمنظمة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، على النحو الذي وافق عليه القرار ١٧٢٥ (٢٠٠٦).

وفي الأيام والأسابيع المفضية إلى اتخاذ القرار ١٧٢٥ (٢٠٠٦)، كان هناك تصعيد تدريجي في لغة الحرب والتوترات بين الجانبين. ونتيجة لذلك، وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، بدأت صدامات متقطعة بين رجال المليشيا الموالين لاتحاد المحاكم وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية في مواقع مختلفة في منطقة باي الإدارية جنوب بيدوا. وفي الوقت نفسه، اتهم اتحاد المحاكم الإسلامية إثيوبيا بأنها تنشر

بشكل غير قانوني قوات في الصومال دعما للحكومة الاتحادية الانتقالية.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أعلن يوسف محمد سياد إندهادي، أمين الدفاع لاتحاد المحاكم الإسلامية، أن أمام إثيوبيا سبعة أيام لتسحب قواتها من الصومال أو تواجه صراعا رئيسيا. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، اندلع قتال عنيف في منطقة باي وامتد بشكل عاجل إلى المناطق الإدارية لغالكايو الوسطى وهيران وشبيلي الوسطى، حيث جابهت قوات اتحاد المحاكم الإسلامية قوات أمراء الحرب التابعين للتحالف السابق من أجل استعادة السلام ومكافحة الإرهاب.

وبعد عدة أيام من القتال الشديد، استولت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وحلفائها على عدة مناطق من اتحاد المحاكم الإسلامية، بما في ذلك مدن بانديرادلي في غالكايو، وبيلتوين في هيران، وبلو - باردي في شبيلي الوسطى، و قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وحلفائها تتجه الآن إلى جوهر. وتفيد تقارير أخرى بأن قوة أخرى للحكومة الاتحادية الانتقالية تقترب من وانلا - وين في شبيلي السفلى. وبالتالي فإن قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية حسبما تفيد التقارير تزحف نحو مقديشو من اتجاهين على الأقل. ولكن ما زالت هذه القوات تواجه مقاومة شديدة من مليشيات اتحاد المحاكم الإسلامية وحلفائها في العديد من المناطق. كما أن القتال بين الجانبين مستمر في منطقتي مدوق وجلجدود الواقعتين وسط البلد. وفي الوقت نفسه، أعلنت الحكومة الاتحادية الانتقالية إغلاق الحدود الدولية للصومال لدواع أمنية وطالبت المجتمع الدولي، وخاصة الدول المجاورة، بمساعدتها على إنفاذ ذلك الحظر.

وبينما ينتشر القتال، يتهم كل جانب الجانب الآخر بتلقي الدعم العسكري من قوى خارجية. وهناك تقارير مستمرة بوجود قوات من إثيوبيا داخل الصومال ومشاركتها، بالترافق مع المدفعية الثقيلة والطائرات، في القتال إلى جانب الحكومة الاتحادية الانتقالية. وتعرض كل من مطار مقديشو ومطار عسكري في باليدوغلي للهجمات الجوية الإثيوبية. كما أوردت تقارير وجود إريتريا إلى جانب اتحاد المحاكم الإسلامية، بالرغم من أن إريتريا نفت باستمرار وجود قواتها داخل الصومال.

وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، وجه قادة اتحاد المحاكم الإسلامية نداء من أجل الجهاد ضد القوات الإثيوبية، التي اتهموها بغزو الصومال، وناشدوا المقاتلين الأجانب الانضمام إلى ذلك الجهاد. واعترفت حكومة إثيوبيا، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، بوجود قواتها المقاتلة داخل الصومال. وفي بيان رسمي، أعلن رئيس الوزراء ميليس زيناوي أن بلده ”اتخذ تدابير للدفاع عن النفس وبدأ هجوما مضادا على العناصر المتطرفة العدوانية من اتحاد المحاكم الإسلامية والجماعات الإرهابية الأجنبية“.

وعلق المدنيون في فخ القتال، مع تقارير تفيد بوقوع العديد من القتلى والجرحى. وسجلت لجنة الصليب الأحمر الدولية رسميا حوالى ٧٦٠ من جرحى الحرب في المستشفيات جنوب الصومال. وقدمت لجنة الصليب الأحمر الدولية مجموعات من المواد المخصصة لجرحى الحرب لـ ٥٠٠ ١ من المرضى، وتعتزم توزيع مجموعات إضافية من المواد في بيدوا ومقديشو، رهنا بالضمانات الأمنية التي تقدمها الحكومة الاتحادية الانتقالية.

واندلاع القتال أدى بشكل حاد إلى تقويض تقديم المساعدة الغوثية لمليوني شخص متضررين بالصراع والفيضان في المنطقة الجنوبية الوسطى من الصومال. وتم إجلاء جميع موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق، الذي نشر

استجابة لحالة الطوارئ المتعلقة بالفيضان. وتم تحويل طائرتين مروحيتين تستخدمان للاستجابة لحالة الفيضان إلى لامو، في كينيا.

وانحصر التشرد الداخلي محليا، بانتقال الأشخاص في إطار المقاطعات، بحثا عن حماية العشائر. ووفقا للتقارير، فر ما يصل إلى نصف سكان بيليتواني من المدينة. وتم الإبلاغ عن عمليات انتقال واسعة النطاق باتجاه غالكايو في الشمال وكيسمايو في الجنوب. ولكن لم يتم التحقق بعد من الأعداد. وتستضيف كينيا بالفعل ٠٠٠ ٣٥ من اللاجئين الصوماليين الجدد. ويعتزم مكتب مفوض للأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الاجتماع مع السلطات الكينية غدا لمناقشة التخطيط لإنشاء مخيم إضافي للاجئين في شمال كينيا. وتلقت وكالات تقديم المساعدة الإنسانية تقارير من شبان فروا من مقديشو بأن الأطفال يجري تجنيدهم قسرا في القوات المقاتلة.

وإذا سمحت الظروف الأمنية وإمكانية الوصول، فإن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة ستحاول الاعتماد على الاستجابة المستمرة لحالة الفيضان بغية إيصال المساعدة إلى الأشخاص المشردين داخليا الجدد والسكان المتضررين بالصراع من خلال الموظفين المحليين والمنظمات غير الحكومية المحلية.

وفي بيان صادر في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، استنكر الأمين العام بشدة اندلاع القتال بين قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية. وأعرب عن قلقه إزاء تصاعد الصراع في الصومال وعواقبه الكارثية على المدنيين، الذين يعانون آثار سنوات من عدم الاستقرار والحرمان، يزيد منها الفيضان الأخير. وقد دعا الأمين العام الطرفين إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية واستئناف محادثات السلام التي بدأت في الخرطوم بدون إبطاء، وبدون أية شروط مسبقة. كما أعرب عن قلقه البالغ إزاء التقارير المتواصلة عن مشاركة قوات أجنبية في الصراع الدائر، وناشد جميع الأطراف المعنية احترام سيادة الصومال وسلامته الإقليمية. وقد حث جميع بلدان المنطقة على القيام بكل ما في وسعها لضمان عودة الأطراف إلى محادثات السلام، والسعي إلى تحقيق تسوية تفاوضية للأزمة.

وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، اتصل الأمين العام برئيس وزراء إثيوبيا ورئيس كينيا، وحثهما على وقف الأعمال القتالية في الصومال، وأكد من جديد على أنه ليس هناك حل عسكري للصراع. كما أكد لهما مجددا الحاجة إلى تشجيع الأطراف الصومالية على استئناف محادثات السلام بدون شروط مسبقة.

وأصدرت جامعة الدول العربية كذلك نداء، دعت فيه الأطراف الصومالية إلى استئناف المحادثات في الخرطوم بدون أية شروط مسبقة. وأعرب رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي السيد ألفا عمر كوناريه، عن القلق العميق إزاء القتال الدائر في الصومال، وكرر دعوته إلى وقف فوري لإطلاق النار. كما ناشد الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية استئناف محادثات السلام في الخرطوم بدون شروط مسبقة، برعاية جامعة الدول العربية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). ودعا السيد كوناريه إلى اجتماع بين جامعة الدول العربية وإيغاد والاتحاد الأفريقي، من المقرر عقده في أديس أبابا في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

ونظرا لتصاعد الأزمة، فإنني وبقية أعضاء المجتمع الدولي كثفنا اتصالاتنا مع كلا الطرفين، وشجعناهما على تفادي الصراع والعودة إلى مائدة المفاوضات. وفي هذا الشأن، قمت بزيارة بايدوا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وناشدت الحكومة الاتحادية الانتقالية الحفاظ على وحدة مؤسساتها، وكانت تلك الوحدة قد تزعزعت حين نشأت خلافات حول ما اعتبرته الحكومة الاتحادية الانتقالية قرارا

أحاديا من رئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي بزيارة مقديشو لإحياء الحوار. وقد أكدت لي الحكومة الاتحادية الانتقالية على أنها ستلبي طلباتي. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، قمت بزيارة إلى مقديشو والتقيت بكبار قادة اتحاد المحاكم الإسلامية، وناشدتهم العودة إلى الحوار بدون شروط مسبقة، ووقف توسعهم العسكري. وقالوا لي إنهم سينظرون في طلباتي باهتمام جدي. كما أنكروا أنهم يؤون إرهابيين دوليين مشتبها فيهم، وكرروا دعوتهم إلى أن تقوم بعثة دولية لتقصي الحقائق بزيارة الصومال والتحقق من ادعاءاتهم. وعلى الرغم من نداءاتي بوقف التوسع، فإن ميليشيات اتحاد المحاكم الإسلامية تقدمت دون مقاومة إلى مدينة دينسور، على ٦٠ كليومترا من بايدوا، وذلك في ٥ كانون الأول/ديسمبر.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، وعلى هامش مؤتمر القمة الثاني للمؤتمر الدولي المتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي انعقد في نيروبي، كانت لي اتصالات مع عدد من القادة الإقليميين حول الوضع في الصومال، فضلا عن اتصالي بالسيد ألفا عمر كوناريه، رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي. وعقدت اجتماعات أيضا مع كبار ممثلي عدد من البعثات الدبلوماسية في نيروبي بشأن تنفيذ القرار ١٧٢٥ (٢٠٠٦).

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، على مستوى السفراء، في نيروبي لمناقشة الوضع المتردي ميدانيا. وأصدر الفريق بيانا يدعو الطرفين إلى تفادي المزيد من التصعيد من خلال البيانات وأعمال التوسع العسكري، وإلى استئناف المحادثات المباشرة بدون شروط مسبقة. وقد أعرب فريق الاتصال في بيانه عن القلق البالغ إزاء الوضع الإنساني البائس في الصومال، وكرر تأكيده الحاجة إلى أن تضمن الأطراف الدعم الناشط للوصول إلى المساعدة الإنسانية بدون عوائق.

وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، قام السيد لويس ميشيل، مفوض الاتحاد الأوروبي للمعونة الإنسانية والتنمية، بزيارة بايدوا ومقديشو، وحث كلا الطرفين على تفادي الصراع واستئناف الحوار. كما ناقش إمكانية استحداث آلية للتحقق المشترك، نوقشت في جولات سابقة من محادثات الخرطوم. وعرض السيد لويس ميشيل على كلا الطرفين مشروع مذكرة تفاهم لتفادي الصراع واستئناف الحوار، لم يقبل بها أي من الطرفين حتى الآن.

ومع أن أيا من الطرفين لم يرفض العودة إلى الحوار، فإنه لم يكن ممكنا حتى الآن تسوية الشروط المسبقة التي تقدم بها كلا الطرفين لاستئناف المحادثات. وينبغي التذكير بأن الاختلافات حول العديد من الشروط المسبقة بين وفدي الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية أدت إلى تأجيل الجولة الثالثة من محادثات الخرطوم التي كانت مقررة في تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أن أختتم إحاطتي الإعلامية بحث جميع أعضاء المجلس على دعوة الطرفين إلى وقف القتال فورا، وعدم اتخاذ أية إجراءات استباقية أخرى. كما أنه يجب حث جميع أطراف الصراع في الصومال على التقيد بأحكام القرار ١٧٢٥ (٢٠٠٦)، والعودة بصورة ملحة إلى الحوار بدون شروط مسبقة. وإذا لم يتم التوصل إلى تسوية سياسية من خلال التفاوض، فإنني أخشى أن يواجه الصومال فترة من الصراع المحتدم والاضطرابات المتأججة، التي قد تكون كارثية لشعب الصومال الذي يعاني منذ وقت طويل، وقد تعكس تبعات خطيرة على المنطقة كلها.

الرئيس: أشكر السيد فال على بيانه.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في بند جدول أعماله. أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية استمرارا لمناقشتنا هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.